

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

الجلسة الأولى لنظر قضية الريان :

أحمد الريان وثقيف والدتهما ٧ متهمين ينكرون التهم المنسوبة إليهم ٧ دعاوى مدنية ضد المتهم الأول.. والمحكمة تستكمل فض احراز القضية اليوم

وسط اجراءات امن مشددة .. بدأت أمس محكمة جنايات الجيزة نظر قضية الريان التي تضم ١٣ متهما بتقديمهم احمد توفيق عبدالفتاح رئيس مجلس ادارة شركة الريان . وتواصل المحكمة اليوم فض احراز القضية التي تضم مئات المستندات والوثائق والتسجيلات عن معاملات الريان المالية وحجم ايداعه وعدد المساهمين والودعين . وقد انكر المتهمون العشرة الذين حضروا الجلسة التهم المنسوبة اليهم .



هيئة المحكمة أثناء نظر القضية .



المتهم أحمد الريان ووالده توفيق داخل قفس الاتهام وخلفهما رجال الامن .

وقد شهد الجلسة التي عقدت في قاعة المحاكمات الكبرى بإرض المعارض بمدينة نصر نحو ١٥٠ متدعيا بالاضافة الى أسر المتهمين

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحمم . ومثل الادعاء المستشارون حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وحضور حسين طنطاوى مدير عام الادارة الجنائية وامانة سر احمد رمضان .

وبدأت الجلسة تتهدى على المتهمين لاثبات حضورهم حيث تبين تخلف ثلاثة منهم لعدم اعلان اثنين منهم واعتذار المتهمة الوحيدة سحر لبيبىكر . ثم تلا حسين طنطاوى قرار الاحالة الذى تضمن التهم المنسوبة للمتهمين ومن بينها عدم اخطار هيئة سوق المال في الموعد المقرر بالمركز المالى للشركة . وعدم تمكين المساهمين اللانونيين من الاطلاع على المستندات . ودعوة الجمهور للاكتتاب دون اذن من وزير الاقتصاد وعدم الالتزام بتحويل ارصدة الشركة من الخارج لايداعها تحت اشراف البنك المركزى .

وعقب ذلك واجه رئيس المحكمة كل متهم على حدة بالتهم المنسوبة اليه فأنكروا جميعا . ومثل رئيس المحكمة عما اذا كان هناك مدعين بالحق المدني فتقدم محمود درويش المحامى وادعى في مواجهة المتهم الاول بتعويض مؤقت ١٠٠ جنيه كما ادعى مدنيا عن ٥ مدوعين آخرين بموجب توكيلات عامة صادرة اليه وانضم اليه اثنان من المحامين لورا انهما سبق لهما الحصول على احكام جنائية من محكمة جناح بولاق الذكور التي قضت غيابيا بحبس احمد الريان ٣ سنوات مع الضل وكفالة ١٠ آلاف جنيه في كل قضية . ورد المتهم من داخل القفس بأنه عارض في هذه الاحكام فلقضت المحكمة بالقبض هذه الدعاوى .

ثم بدأت المحكمة في فض احراز القضية وعددها ستة احراز حيث تم خلال الجلسة فضي خمسة منها ومن بين

وإنه حوى العرز الخامس ٢٢ شروطاً مسجلاً تضمن عدة أحاديث تيليفونياً للمتهم الأول مع زوجته وشخص امريكى يدعى جون ووكر تمت كلها خلال علمى ٨٦ و ٨٩ وأمرت المحكمة باستخراج تقارير الاستماع وابقاء شرائط التسجيل فى المظاريف ثم اعادتها مرة اخرى وتحريز المستودق بالشعب الأحمر . وقبل نهاية الجلسة طلب الدفاع ختم الأهرارز على الجانبين بختم المحكمة وتصوير تقارير التفرغ وتوزيعها واعتبارها جزءا لا يتجزأ من ملف القضية كما رفض المأمون سماع أى من الشهود الا بعد تصوير الأوراق والاطلاع عليها والتمس معالى المتهم الثانى تولى الريان لخله سبيله لكبر سنه حيث أن قضى لى الحبس ١٨ شهرا ولا يخشى عرويه او

اتصنكه بالشهود . وقال أحد المحامين ان التهمة الموجهة الى جميع المتهمين جنمة ومطالب الدفاع برفع التحفظ على أموال المتهمين حتى تستطيع أسرهم ايجاد نفقة مالية يتعيشون منها كما طالب المأمون بتأجيل القضية للاستعداد والاطلاع لتقديم الدفوع . وقررت المحكمة استمرار فضى باقي الأهرارز فى جلسة اليوم .

محتوياتها كشرف ايداعات شركة الريان للمعاملات المالية وكشف حركة الايداع بالبنوك والتمويلات والشيكات للملاء وكشرف حسابات بعدد من البنوك بالعملة المحلية والدولار الأمريكى وملفات بعض الملاء وبيان معتد بحركة الايداعات والمسمويات من الدفعات والعائد بسالجتية المصرى والدولار وبيان باعداد العاملين بشركة الريان ونسبة بعدد المساهمين بشركة الريان للمعاملات المالية ونسبة توضع مجموعة من البنائين والمشتريين لأسهم للشركة و١٢ كشفا بحصر الايداعات بالنقد الأجنبى بخزينة الشركة ونسخة بكشف حركة الايداعات بالبنوك والتمويلات وحساب الأفراد بالأضلفة الى عشرات المستندات المختلطة .